الإعدامات والاعتقالات تحرم أطفال السعودية من أبسط حقوقهم



متهمة السلطات باعتقال أشخاص خلال طفولتهم، ثم إعدام بعضهم بعد سنوات من السجن، استنادا إلى اتهامات تعود إلى ما قبل بلوغهم سن الثامنة عشرة، أُجبروا على الاعتراف بها تحت التعذيب.

واستشهدت اللجنة بإعدام حسن زكي الفرج، أحد أبناء القطيف الخمسة الذين أُعدموا في أكتوبر الماضي، على خلفية اتهامات تعود إلى سن الرابعة عشرة، وكذلك علي السبيتي الذي أُعدم في أبريل الماضي، بتهم من بينها المشاركة في احتجاج حين كان في الثانية عشرة، إضافة إلى جلال اللباد ومصطفى آل درويش ومجتبى السويكت وعبد الكريم الحواج.

وأشارت إلى أن الانتهاكات لا تتوقف عند الإعدام، بل تطال أطفال معتقلي الرأي الذين يكبرون محرومين من آبائهم وأمهاتهم، ويعيشون سنوات من الفقد والانتظار، فضلا عن انعكاس الاعتقالات على حقهم في التعبير والأمان الأسري.

واعتبرت اللجنة أن هذه الممارسات تتناقض مع التزامات السعودية بموجب اتفاقية حقوق الطفل التي انضمت إليها عام 1996، مطالبة بوقف أحكام الإعدام بحق من اعتُقلوا قاصرين، والإفراج عن معتقلي الرأي، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات. كما دعت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل إلى متابعة هذه الملفات والتحرك لوقف الاعتقالات السياسية.